ضمن مساعيها للتقارب مع مصر

هل تضرب تركيا أخر مسمار في نعش علاقتها مع الإخوان؟

في إطار سعيها للتقارب مع مصر ذكر موقع "يني آسيا" التركي أن الحكومة التركية أقدمت على إغلاق مكتب جماعة الإخوان المسلمين في البلاد، و أتت هذه الخطوة تزامنا مع زيارة وزير الصناعة والتجارة المصري أحمد سمير صالح
لتركيا، وتسبق الزيارة المرتقبة للرئيس عبد الفتاح السيسي إلى تركيا، وبهدف تطبيع العلاقات بين البلدين بعد سنوات من القطيعة و العداء، و تعد سياسات أنقرة هذه اتجاه مصر جزء من سياسة جديدة بدأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان باتباعها في المنطقة لإنهاء العزلة التي عاشتها بلاده في السنوات الأخيرة، و ما نتج عنها من ضغوط اقتصادية عانت منها تركيا.

الإخوان ضحية التطبيع المصري التركي

إقدام تركيا الأخير على إغلاق مكتب الإخوان المسلمين لديها هو موقف من عدة مواقف اتخذتها أنقرة مؤخرا ضد الإخوان في سبيل التقارب مع مصر، وإعادة العلاقات التي انقطعت منذ عزل الجيش المصري للرئيس المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي عام ٢٠١٣، حيث كانت تركيا قد دعمت مرسي والإخوان المسلمين، وانتقدت ما سمته الانقلاب العسكري الذي قاده السيسي، واتهمته بارتكاب جرائم حرب. وامتد التصعيد بين البلدين إلى وليبيا والبحر المتوسط، حيث تنافست أنقرة والقاهرة على نفوذهما في المنطقة، إلى أن بدأت تركيا بإظهار استعدادها للحوار مع مصر، و قامت بإجراء محادثات دبلوماسية على مستوى عال في القاهرة، كما التقى رئيسا البلدين في قطر خلال كأس العالم، في أول لقاء بعد سنوات من الخلاف، مظهرين عزم البلدين على إذابة الجليد في العلاقات، و بدوره سافر سامح شكري وزير خارجية مصر بعد الزلزال الأخير الذي ضرب سوريا و تركيا، بالسفر إلى الأخيرة وزار المناطق المتضررة من الزلزال.

تسعى أنقرة إلى تغيير سياساتها بهدف تخفيف عزلتها الإقليمية و الدولية

ولكن هذا التقارب دفع ثمنه الإخوان المسلمين المتواجدين في تركيا، فقد مارست تركيا ضغوطاً على الإخوان المسلمين المقيمين على أراضيها، سواء من خلال تقييد نشاطاتهم الإعلامية أورفض منحهم الجنسية أو إغلاق منظماتهم أو حتى طردهم من البلاد، فبداية في أبريل/اذار ٢٠٢١، طلبت السلطات التركية من ثلاث قنوات تلفزيونية معارضة مصرية مقرها في إسطنبول تخفيف تغطيتها السياسية الانتقادية للحكومة المصرية وكانت هذه القنوات هي "الشرق" و "مكملين" و "وطن"، والمعروفة بصلتها بجماعة الإخوان المسلمين، و في أغسطس/آب ٢٠٢١، أعلنت تركيا عن إغلاق ١٠ منظمات غير حكومية مرتبطة بالإخوان المسلمين وكانت هذه المنظمات هي "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" و"الاتحاد الأوروبي للديمقراطية التركية" و "الجمعية الإسلامية للشباب" ، و أتت هذه الخطوة بعد اتهامات و حهتها مصر لهذه المنظمات بإنها تدعم نشاطات إرهابية وتحرض على العنف ضد الدولة المصرية، و لاحقا أجبرت تركيا عدداً من قادة الإخوان المسلمين على مغادرة أراضيها، و من بين هؤلاء القادة "أحمد عبد العزيز" و "أحمد عبد الجواد" و "أحمد عبد الهادي". وكان هؤلاء يشغلون مناصب قيادية في جهاز التنظيم والإدارة لجماعة الإخوان، وكانوا مطلوبين للدولة المصرية بتهم تتعلق بالإرهاب والتخابر مع دول أجنبية.
وكل هذه الضغوط و الممارسات أتت كمحاولة تركية لإظهار حسن نية وتعاون مع مصر، التي تعتبر الإخوان جماعة إرهابية وتحاربهم داخلياً وخارجياً، كما أنها أتت في سياق تغيرات الجيوسياسية والجيواستراتيجية في المنطقة، تتطلت من تركيا إعادة تقييم مصالحها وأولوياتها.

أردوغان و التحول السياسي

بدا واضحا في الفترة الأخير سعي أنقرة إلى تغيير سياساتها بعض الشيئ بهدف تخفيف عزلتها الإقليمية والدولية التي نشأت بسبب هذه السياسات المثيرة للجدل في سوريا والعراق وليبيا وشرق المتوسط، و بالفعل لدى تركيا دوافع كثيرة لهذا التغيير و التقارب مع دول كانت على قطيعة معها في السابق كمصر و حليفتيها السعودية و الإمارات، فتركيا تعيش تحديات كبيرة على الصعيدين الإقليمي والاقتصادي، يدفعها إلى البحث عن حلفاء جدد أو استعادة علاقاتها المتوترة مع بعض الدول العربية، فتركيا تعاني من معدلات تضخم مرتفعة جدا، حيث بلغت ٣٨,٢١٪ في يونيو/حزيران ٢٠٢٣، وهو أدنى مستوى منذ ديسمبر ٢٠٢١، لكنها ما زالت تفوق مستويات الدول المجاورة، وتتأثر الأسعار بانخفاض قيمة الليرة التركية، وتشهد قطاعات النقل والغذاء والإسكان أكبر ارتفاع في الأسعار، مما يؤثر على مستوى المعيشة للمواطنين، وتوقع خبراء اقتصاديون أن يصل معدل التضخم إلى ٤٥٪ بحلول نهاية هذا الربع.
و لهذا ترى تركيا في إصلاح علاقاتها مع دول المنطقة منفذا للخروج من الوضع الإقتصادي الحالي، فمصر مثلا تعد فرصة للصادرات التركية نظرا لحجم السوق المصري، الذي يضم أكثر من ١٠٠ مليون نسمة، بالإضافة إلى موقع مصر الجغرافي، الذي يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، والذي يسهل الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وكذلك موارد مصر الطبيعية، خاصة في مجال الغاز والبترول، والتي تشكل مصدرا للطاقة والتعاون مع تركيا، و بحسب الإحصاءات وعلى الرغم من التوترات السياسية بين البلدين، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما ٧,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، بزيادة ١٤ في المائة عن عام ٢٠٢١. كما بلغت استثمارات تركيا في مصر حوالي ٢ مليار دولار، بينما بلغت قيمة المشروعات التي نفذها المقاولون الأتراك في مصر ١,٢ مليار دولار.
وفي عام ٢٠٢١، اتفق وزيرا التجارة في البلدين خلال زيارة وزير التجارة المصري الأخيرة إلى أنقرة على زيادة حجم التبادل التجاري إلى ١٥ مليار دولار خلال خمس سنوات، كجزء من خارطة طريق لتعزيز العلاقات الثنائية. و الذي يعزز فكرة أن الإقتصاد هو الدافع الرئيسي وراء التحول في السياسة التركية، هي الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس رجب طيب اردوغان إلى المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة ، فقد غلب عليها الطابع الإقتصادي ، و رسخت هذه الزيارة فترة جديدة من التعاون الاقتصادي مع منطقة الخليج الفارسي بهدف تحقيق الاستقلالية الاستراتيجية عن الغرب، وفتحت فصلاً جديداً لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا و هذه البلدان، و هدف اردوغان خلال هذه الزيارة إلى تحسين صورة تركيا كشريك اقتصادي وسياسي، لتأمين استثمارات و مصادر دخل جديدة لبلاده.

بعد اتهامه ببيع الهدايا الحكومية

الحكم بالسجن ٣ سنوات بحق عمران خان

بحسب وسائل إعلام باكستانية فقد تم الحكم على رئيس الوزراء الباكستاني السابق عمران خان بالسجن لمدة ٣ سنوات بتهمة "بيع هدايا حكومية بشكل غير قانوني"، كما حكمت المحكمة على رئيس الوزراء السابق بالإبعاد عن أي منصب سياسي أو قانوني لمدة خمس سنوات. و صرحت حركة انصاف باكستان بأن قرار حبس عمران خان متحيز و نقطة سوداء في جبين العدالة، و أنه انتقام سياسي، و أضافت الحركة بأن الشعب لن يقبل بالمؤامرة و بمحاولة الانتقام من عمران خان، وكانت قد تسربت أخبار يوم الجمعة الفائت بأن محاكمة خان توقفت بشكل مؤقت و أن هذا التوقف جاء بعد أن طلبت المحكمة العليا من المحكمة الابتدائية أن تفحص ما إذا كانت الشكوى القانونية التي قدمتها لجنة الانتخابات في هذا البلد، كجزء من التحقيقات ضد عمران خان، هي قضية جنائية و ليست إدارية.
و الجدير بالذكر أن لجنة الانتخابات في باكستان (ECP) طلبت بوم الثلاثاء الفائت ٢٥ يوليو/تموز من شرطة مدينة إسلام آباد (ICT) أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالالتزام بأمر اعتقال غير قابل للتحويل إلى كفالة الصادر بحق "عمران خان" رئيس وزراء باكستان وزعيم حزب تحريك عدالة باكستان (PTI) حيث طُلب اعتقال "عمران خان" من قبل لجنة الانتخابات في باكستان في قضية تتعلق بإهانة اللجنة الإنتخابية.
وتجدر الإشارة إلى أن عمران خان كان قد اعتقل سابقا بتهم الفساد المالي، و آثار ذلك الإعتقال الاضطرابات السياسية والاجتماعية في جميع أنحاء باكستان، و بعدها تم إطلاق سراحه لاحقًا بكفالة.
وأكد عمران خان أن تهم الفساد الموجهة إليه كانت "ملفقة" ، ففي ١٧ مايو/حزيران من هذا العام، أبلغ عن حصار منزله السكني، وألقت السلطات الباكستانية القبض على خان فيما يتعلق بقضية فساد، مما أثار اضطرابات في أرجاء البلاد شهدت سقوط قتلى، ثم أطلق سراحه بكفالة بعد ذلك بأيام، وكانت المحكمة العليا الباكستانية قد أعلنت أن اعتقال رئيس الوزراء السابق غير قانوني وأمرت المسؤولين في البلاد بإطلاق سراح عمران خان فورًا.
و بحسب صحيفة "دان" فإن محامو عمران خان قدم شكاوى خلال الجلسة وطلب من المحكمة العليا في إسلام آباد تجميع جميع القضايا المقدمة ضد رئيس الوزراء السابق و طلب من المسؤولين تقديم معلومات دقيقة حول القضايا المسجلة ضده، و أكدت المحكمة العليا الباكستانية أن الإعتقال من قبل هيئة مكافحة الفساد كان غير قانوني، لذلك أصدرت أمرًا بإطلاق سراح خان بشكل فوري.

الحكم على رئيس الوزراء السابق بالإبعاد عن أي منصب سياسي أو قانوني لمدة ٥ سنوات

مقتل مساجين في ولاية تكساس بسبب ارتفاع الحرارة!

توفي على الأقل ٩ أشخاص منذ منتصف يونيو/حزيران الفائت نتيجة للحرارة المرتفعة داخل السجون التي تفتقر إلى أنظمة تبريد في ولاية تكساس، و تشير الدراسات من جامعة براون إلى أنه تم تسجيل أكثر من ٢٠٠٠ حالة وفاة في السجون التي لا تحتوي على أنظمة تبريد في ولاية تكساس بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٩. و وفقًا للقانون، يجب على إدارة السجون في تكساس أن تحافظ على حرارة الزنازين عند درجة حرارة ٢٩ درجة مئوية (٨٥ درجة فهرنهايت) أو أقل لحماية السجناء من الحرارة المفرطة. ومع ذلك، رفض مشرعو الولاية تخصيص ميزانية لتركيب أنظمة تبريد في السجون، حيث أن حوالي ٧٠ في المئة من وحدات السجون في تكساس لا تحتوي على تهوية مناسبة.
و تعد تكساس واحدة من أكثر من ١٣ ولاية أمريكية لا تتوفر فيها أنظمة تبريد عامة في السجون. تشير التقديرات إلى أن درجات الحرارة داخل الزنازين غالباً تتجاوز ٤٣ درجة مئوية (١١٠ درجة فهرنهايت)، وحتى تم تسجيل درجة حرارة داخل زنزانة واحدة تصل إلى ٦٥ درجة مئوية (١٤٩ درجة فهرنهايت). يوجد أكثر من ١٠٠،٠٠٠ شخص في سجون تكساس في زنازين يصفونها بأنها "أفران".

● أخبار قصيرة

أميركا تهدي طاجيكستان معدات لإنتاج الطاقة

في حفل حضره السفير الأميركي في طاجكستان و وزير الطاقة الطاجيكي تم إهداء طاجكستان معدات لإنتاج و نقل الطاقة بقيمة ٦,٥ مليون دولار.
و تشمل هذه المساعدات ٥٩ حاوية حاوية من محولات الكهرباء و غيرها من المعدات الكهربائية و الميكانيكية و الفنية ذات الصلة، بهدف توفير الكهرباء للعاصمة الطاجيكية.
و في حديث للصحفيين قال وزير الطاقة الطاجيكي بأنه ستكون محطة واحدة مع هذه المحولات المستلمة قادرة على توفير نصف كهرباء عاصمة طاجكستان، و أضاف: لايقتصر التعاون بين البلدين على هذا المشروع، فوضعنا مشاريع أخرى لبناء عدة محطات كهرباء صغيرة بالطاقة المائية.

اتفاقية تعاون تجاري بين أفغانستان و كازاخستان

تم الإعلان من قبل "عبدالسلام جواد"، المتحدث باسم وزارة الصناعة والتجارة في حكومة أفغانستان، أنه نتيجة للاجتماعات التجارية ثنائية الأطراف بين القطاع الخاص في أفغانستان و كازاخستان، تم التوقيع على اتفاقيات مختلفة بقيمة تزيد عن ١٠٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى توقيع هذه الاتفاقيات، تم عقد معرض لمنتجات أفغانستان في مدينة "أستانة" بـ ٧٠ جناحًا. ووفقًا لـ "عبدالسلام جواد"، تم عرض منتجات مثل الفواكه المجففة والطازجة، والخضروات، والزعفران، والأحجار الكريمة ، والسجاد، والحرف اليدوية، والمواد الغذائية والمشروبات المختلفة في هذا المعرض.

اعتداء أوكراني على ناقلة نفط مدنية روسية

أعلنت روسيا عن تعرض ناقلة نفط مدنية روسية لهجوم بزوارق مسيرة نفذته القوات الأوكرانية بالقرب من مضيق كيرتش، ولم يتم تسجيل إصابات في صفوف طاقم الناقلة، و أكد مركز التنسيق البحري وصول زورق القطر إلى الناقلة، حيث قال المتحدث باسم المركز: "خدمة الإنقاذ البحرية تعمل الآن هناك، وقد وصلت بالفعل قاطرتان إلى الموقع.
الآن يعملون على مسألة سحب الناقلة"، وأضاف موضحا: "غرفة المحرك تضررت، ليس كثيرا لكنها أصيبت".